حصيلة شاملة لضحايا النزاع المسلح في سوريا وحصيلة ضحايا شهر تموز / 2014

التقرير يشتمل على :

المدنيين الذين قتلتهم القوات الحكومية

المقاتلين الذين قتلتهم القوات الحكومية

المدنيين والمقاتلين الذين قتلهم تنظيم الدولة الإسلامية

المدنيين والمقاتلين الذين قتلتهم المعارضة المسلحة

لايغطي التقرير الضحايا من القوات الحكومية والضحايا من تنظيم الدولة الإسلامية لعدم وجود معايير يمكن اتباعها في توثيق هذا النوع من الضحايا في ظل حظر وملاحقة السلطات السورية وقوات تنظيم الدولة الإسلامية لفريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

منهجية ومحتويات التقرير :

الشبكة السورية لحقوق الإنسان منظمة حقوقية مستقله لاتتبع لأي جهة حزبية أو سياسية، تقوم الشبكة بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيق الضحايا و المعتقلين في سورية، نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا.

ألف: حصيلة الضحايا منذ بداية الثورة و حتى نهاية شهر تموز / 2014

أولا: ا لنظام السوري :

قتلت قوات النظام السوري مالايقل عن 133586 شخص بينهم 109347 شخص مدني أي بنسبة (88 %) بينهم 15149طفل و 13695 امرأة كما قتل تحت التعذيب 4892 شخص.

وذلك يعني أن النظام السوري يقتل كل ساعة 4 مواطنين بمعدل يومي وسطي 100 شخص يوميا.

كل ساعتين يقتل طفل

كل ثلاث ساعات تقتل امرأة.

ثانيا: المجموعات المسلحة التابعة للقاعدة :

قتلت قرابة الألفين شخص ,فقد وثقنا مقتل مالايقل عن 2923 شخص بينهم 614 مدني بينهم 71 طفل و58 امرأة.

ثالثا: الفصائل المسلحة الأخرى قتلت 1138 مدنيا بينهم 47 طفل و 42 امرأة

باء : حصيلة الضحايا خلال شهر تموز

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 2549 شخصاً سقطوا خلال شهر تموز 2014 يتوزعون على النحو التالي :

أولاً: القوات الحكومية :

أ. المدنيين :

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 1542 شخصاً مدنياً على يد القوات الحكومية بينهم 241 طفلاً (معدل 9 أطفال يومياً)، كما أن من بين الضحايا ما لايقل عن 136 امرأة، فيما بلغ مجموع الضحايا الذين ماتوا تحت التعذيب ما لايقل عن 153 (بمعدل 6 أشخاص يموتون تحت التعذيب يومياً).

بلغت نسبة الأطفال والنساء 25 % من أعداد الضحايا المدنيين وهو مؤشر صارخ على استهداف متعمد من قبل القوات الحكومية للمدنيين.

ب. المقاتلين :

قتلت القوات الحكومية ما لايقل عن 473 شخصاً مقاتلاً خلال عمليات القصف أو الاشتباك.

ثانياً: الفصائل المسلحة المتطرفة (تنظيم الدولة الإسلامية) :

أ. المدنيين :

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قيام عناصر تنظيم الدولة الإسلامية بقتل 71 شخصاً مدنياً بينهم 18 طفلاً و 11 سيدة واعلامي

ب. المقاتلين :

قتل تنظيم الدولة الإسلامية ما لايقل عن 214 مقاتلاً من خلال الاشتباكات مع فصائل من المعارضة المسلحة أو من خلال عمليات إعدام ميدانية للأسرى.

ثالثاً: مجموعات المعارضة المسلحة :

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 125 شخصاً على يد المعارضة المسلحة يتوزعون إلى:

أ. 107 مدنياً منهم 25 طفلاً و23 سيدة.

ب. 18 شخصاً مقاتلاً خلال الاشتباكات بين الفصائل وبعضها البعض.

رابعاً: حالات قتل لم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد الجاني:

سجلنا ما لايقل عن 127 حادثة لحالات قتل، لم نستطع حتى اللحظة تحديد الجهة التي قامت بعملية القتل.

نحب أن نشير إلى أن هذا ما تمكنا من خلال أعضائنا المتوزعين في مختلف المحافظات السورية من توثيقه وتدقيقه عبر الاسم الكامل والمكان والزمان ونشير بذات المقام إلى وجود حالات كثيرة لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقها وخاصة في حالات المجازر وتطويق البلدات والقرى وقطع الاتصالات التي تقوم بها الحكومة السورية في كل مرة وبشكل متكرر مما يرشح العدد الفعلي للارتفاع وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.

الاستنتاجات القانونية:

1. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى ذلك هناك العشرات من الحالات تتوفر فيها أركان جرائم الحرب المتعلقة بالقتل.
   وتشير الأدلة والبراهين التي لا تقبل الشك وفق مئات من روايات شهود العيان بأن أكثر من 90 % من الهجمات الواسعة والفردية وُجّهت ضد المدنيين وضد الأعيان المدنية.
   هذا كله يخالف ادعاءات الحكومة السورية بأنها تقاتل "القاعدة والإرهابيين".
2. تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن الأحداث المتمثلة في جريمة القتل هي جريمة ضد الإنسانية. ولقد تحقق عنصر الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل.
3. تشكل عناصر تنظيم الدولة الإسلامية أغلبية غير سورية تهدف إلى إقامة خلافة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي فإن تطلعات التنظيم وأهدافه تختلف جذرياً عن الأهداف التي يطمح إليها السوريون من إقامة دولة تعددية ديمقراطية، وقد ارتكب التنظيم عدة جرائم قتل خارج نطاق القانون وتعتبر بمثابة جرائم حرب.
4. ارتكبت بعض فصائل المعارضة المسلحة جرائم قتل خارج نطاق القانون والتي ترقى لأن تكون جريمة حرب.

إدانة وتحميل المسؤوليات:

إن كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يجر خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة. وبالمثل، فإن القانون الدولي العرفي ينص على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية. وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية.

كما وتعتبر حكومة إيران وتنظيم حزب الله وتنظيم الدولة الإسلامية مشاركة فعلياً بعمليات القتل وتتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافةً إلى كافة الممولين والداعمين للنظام السوري والذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولايتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعاً كافة ردات الفعل والنتائج المترتبة عليها والتي قد تصدر من أبناء الشعب السوري وخصوصاً من أقرباء الشهداء وذويهم.

التوصيات:

مجلس الأمن:

1. اتخاذ قرار بإحالة كافة المتورطين والمجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية.
2. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج و إرسال رسائل واضحة في ذلك.
3. على مجلس الأمن أن يقوم بفرض حظر أسلحة على النظام السوري وعلى تنظيم الدولة الإسلامية وملاحقة جميع المتورطين بذلك وعلى المعارضة السورية أن تتعاون بكافة الوسائل الممكنة لإيقاف تدفق الرجال والسلاح إلى تنظيم الدولة الإسلامية وجميع التنظيمات المشابهة له وكل شخص يقوم بإمداد تلك التنظيمات بالمال أو بالسلاح يجب أن يعتبر مجرم حرب تتوجب محاكمته.

مجلس حقوق الإنسان:

1. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل من عمليات قتل لحظية لا تتوقف و لو لساعة واحدة.
2. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القصف المتعمد والعشوائي بحق المدنيين.
3. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية –روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من قتل في سورية.
4. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لأبناء وأسر ذوي الضحايا في سوريا.

الجامعة العربية:

1. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية القتل المتعمد والعشوائي حقها من الاهتمام والمتابعة.
2. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين - روسيا وإيران والصين - لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان